

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٦ ، بالتفويض،

باعتتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للغرفة التجارية

لمحافظة أسيوط عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية

لمحافظة أسيوط ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ١٣/١٢/٢٠٠٥

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٨/٣/٢٠٠٦ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط عن العام المالي ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٩٨٥٠٠٠ ج (فقط واحد مليون وتسعمائة وخمسة وثمانون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٩٧٥٥٧٣ ج (فقط واحد مليون وتسعمائة وخمسة وسبعون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وسبعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٩٤٢٧ ج (فقط تسعة آلاف وأربعمائة وسبعة وعشرون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٦/٣/٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن